خلال جلسة مجلس النواب أمس :

التصديق على عدد من اتفاقيات المشاركة في أنتاج النفط والغاز

البرلمان يوصي بتحسين نصوص الاتفاقيات مستقبلاً وخاصة المتعلقة بالعمالة اليمنية

صنعاء /سبأ :

صدق مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي، رئيس المجلس على سبع اتفاقيات للمشاركة في إنتاج النفط والغاز والموقعة بين وزارة النفط والمعادن وعدد من الشركات العاملة في القطاعات الواقعة بمحافظات عدن ، لحج، أبين ، شبوة ، حضرموت ، المهرة والجوف.

وجاءت مصادقة مجلس النواب على تلك الاتفاقيات بعد مناقشته لها وكذا لتقارير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حولها ، حيث وجه المجلس في ضوء ذلك توصيات إلى الحكومة بشأنها ، وأبدى الجانب الحكومي ممثلا بوزير النفط والثروات المعدنية التزامه بها.

استعراض مذكرة توضيحية بشأن مشروع قانون المعلومات وإحالته للدراسة

وفي هذا السياق صدق مجلس النواب على اتفاقية المشاركة في الإنتاج للنفط والغاز والموقعة بين وزارة النفط والمعادن وكل من شركة (بارن أنرجي يمن ليمتد) والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز في منطقة (عدن - أبين) قطاع رقم (17) الواقع ضمن محافظات عدن ولحج وأبين والمقدرة مساحته بنحو 19 ألفا و 385 كيلو مترا مربعا.

كما صدق المجلس على اتفاقية المشاركة في الإنتاج للنفط والغاز بين وزارة النفط والمعادن وكل من:(جحرات ستيتبتروليم كوربريشن ليمتد) و(الكوبيترو ليمتد) و(سترن دريلينج كوانترا ابرايفت ليمتد) والمؤسسة اليمنية للنفط والغاز في منطقة الجوف قطاع رقم (19) الواقع ضمن محافظة الجوف والمقدرة مساحته بثمانية آلاف و 424 كيلو مترا مربعا.

وصدق أيضا على اتفاقية المشاركة في الإنتاج للنفط والغاز بين وزارة النفط والمعادن و كل من شركة(جحرات ستيت بتروليم كوربريشن ليمتد) و(الكوبيترو ليمتد) و(سترن دريلنج كونتر اكترازبرايفت ليمتد) والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز في منطقة شمال بلحاف قطاع 28 الواقع ضمن محافظتي شبوة وحضرموت والمقدرة مساحته بأربعة آلاف و 465 كيلو مترا مربعا ، وعلى اتفاقية المشاركة في الإنتاج للنفط والغاز بين وزارة النفط و المعادن وكل من:

(او. ام . في يمن جنوب سناو إكسبلورايشن جي . ام . بي . أتش) و(باكستان بتروليم ليمتد) في منطقة جنوب سناو قطاع رقم (29) الواقع ضمن محافظة المهرة والمقدرة مساحته بتسعة آلاف و237 كيلو مترا مربعا.

وصدق المجلس على اتفاقية المشاركة في الإنتاج للنفط والغاز بين وزارة النفط و المعادن و كل من شركة(جحرات ستيت بتروليم كوربريشن ليمتد) وشركة(الكوربيترو ليمتد) و(سترن دريلنج كونتر أكترزبرايف ليمتد(والمؤسسة اليمنية للنفط والغاز في منطقة (الريان قطاع رقم 57 الواقع ضمن محافظتي (حضرموت -الجوف) والمقدرة مساحته بنحو عشرة آلاف و 963 كيلو مترا مربعا ، وعلى اتفاقية المشاركة في الإنتاج (للنفط و الغاز) بين وزارة النفط والمعادن وكل من شركة(ميدكو يمن عرات ليمتد) وشركة (كويت انرجي كومبني) وشركة اندیان ویل کوربریشن لیمتد) وشركة(اويل انديا ليمتد) والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز في منطقة (وادي عمد) قطاع رقم 82 الواقع ضمن محافظة (حضرموت) والمقدرة مساحته بـ(1853) كيلو مترا مربعا.

كما صدق مجلس النواب على اتفاقية المشاركة في الانتاج (للنفط والغاز) بين وزارة النفط والمعادن وكل من شركة(ميكو يمن عرات ليمتد) وشركة (كويت انرجي كومبني) وشركة (اندیان ویل کوربریشن لیمتد) وشركة(اويل انديا ليمتد) والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز في منطقة وادي عرات قطاع رقم (83) الواقع ضمن محافظة حضرموت والمقدرة مساحته بنحو (364) كيلو مترا مربعا.

وكان مجلس النواب قد ناقش تلك الاتفاقيات في ضوء تقارير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية وعلى اثر التزام الجانب الحكومي ممثلا بوزير النفط والثروات المعدنية بتوصيات المجلس الموجهة إلى الحكومة.

واكد المجلس في توصياته على أن تعمل وزارة النفط على تحسين نصوص الاتفاقيات القادمة بحيث تكون النصوص واضحة وغير قابلة للتفسيرات المختلفة وتكون متطابقة باللغتين العربية والانجليزية وان تعمل وزارة النفط على تحسين الشروط الاقتصادية فيما يخص الاستثمار في النفط والغاز وعدم اعتبار الشروط الواردة في هذه الاتفاقيات خاصة فيما يتعلق بالغاز، انها الأساس الذي يتم التفاوض عليه مستقبلا على أن تقوم الوزارة بتحسين الشروط الاقتصادية المتعلقة بالغاز البترولي المسال(إل بي جي) بحيث تكون شروط اقتسامه افضل من شروط اقتسام الغاز الطبيعي على ان يعدل نص المواد (1– 3 –20) المتعلقة بحصة الوزارة من عائدات البيع بحيث تكون على النحو التالي: (15 بالمائة من صافي العوائد في مرحلة الاستكشاف و15 بالمائة من العوائد في مرحلة التنمية).

وأكدت توصيات المجلس الموجهة للحكومة ضرورة العمل على تحسين نصوص المواد المتعلقة بالعمالة اليمنية بما يكفل الزام الشركات الأم والشركات العاملة من الباطن التقيد بأحكام قانون العمل اليمني وتحميل الشركات الأم تبعات اي تصرفات أو ممارسات خاطئة ترتكب من قبل الشركات التابعة لها ومقاوليها ومقاوليهم من الباطن تجاه العمالة اليمنية.

من ناحية أخرى استمع المجلس إلى المذكرة الايضاحية بشأن مشروع قانون المعلومات المقدم من الحكومة والذي قرأها على المجلس الاخ عبد الكريم شمسان ، رئيس المركز الوطني للمعلومات ، وبين فيها أن الجمهورية اليمنية كغيرها من الدول وهي تسير في طريق النهضة والارتقاء في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد جعلت من المعلومات قضية محورية في منظومة الحقوق والحريات المكفولة للفرد ، حيث تم تأصيل ذلك في اطار الدستور والعديد من القوانين النافذة ، علاوة على ان المعلومات تمثل ايضا حاجة أساسية لمتخذي القرار ووسيلة هامة لتمكينهم من دراسة المشكلات والوصول إلى انسب التدابير التي يتوجب اتخاذها لحلها.

وأفادت الحكومة في مذكرتها التفسيرية لهذا المشروع انه وحتى يتسنى تنظيم وتحقيق ذلك بفعالية تامة فقد تم استحداث مركز وطني للمعلومات يعني بتسيير العمل المعلوماتي في الجمهورية ويكون بمثابة الجهة المرجعية لتوفير المعلومات التي يجب تدفقها بصورة آلية من كافة الجهات المعنية سواء في الجانب الحكومي او المختلط او الخاص، لافتة الى ان الواقع المعلوماتي الراهن في اليمن بحاجة لإطار قانوني يعمل على تأمين تدفق المعلومات بصورة منتظمة وفي نفس الوقت ينظم استخدامها ويحدد طرق حمايتها من اي عبث ويحدد العقوبات تجاه ما قد يحدث من مخالفات على المخالفين في هذا المجال.

واشارت الحكومة في مذكرتها التفسيرية الى ان العمل المعلوماتي كغيره من المجالات الأخرى تنشأ عنه خلق حقوق والتزامات متبادلة فيما بين الجهات مع بعضها البعض أو مع باقي الأطراف الأخرى، الامر الذي يقتضي ايجاد تشريعات قانونية واضحة تنظم هذه الحقوق والالتزامات ، ومن هنا كان لا بد من إعداد مشروع قانون متكامل يلبي كافة متطلبات العمل المعلوماتي في اليمن، يمكن من تنظيم انتاج وإدارة المعلومات على نحو يجسد الأسس والقواعد والمتطلبات الأساسية المتمثلة في تعزيز فرص المشاركة الواعية والقائمة على الاستفادة من حق الحصول على المعلومات بهدف الاسهام بقدر افضل في تحقيق المصلحة العامة والحرص على ربط حق الحصول على المعلومات واستخدامها على نحو مفيد للمعلومات لمصلحة الفرد والمجتمع معاً ، وان يعكس القانون الحرص والمسئولية في مساعدة مستخدمي الحق في الحصول على المعلومات على عدم الوقوع في الاستخدام الخاطئ لها من خلال وضع الضوابط الوقائية الكافية ، كما ان حق الحصول على المعلومات يقابله واجب استخدامها في حدود النظام والقانون والتعبير عن الرأي المبني على تلك المعلومات بمسئولية تامة.

كما اوضحت الحكومة انه وتنفيذا للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية والذي يهدف الى تعزيز الشفافية في جميع المعاملات والاجراءآت الحكومية وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات بسهولة ويسر فقد تم إعداد مشروع قانون المعلومات الذي تم إعداده استنادا الى مجموعة كبيرة من المرجعيات في هذا المجال ، وسوف يمثل اضافة هامة الى منظومة النظام التشريعي والقانوني في الجمهورية اليمنية.

وفي ضوء استماعه الى المذكرة التفسيرية للحكومة اقر المجلس إحالة هذا المشروع الى لجنة الاعلام والثقافة والسياحة ودراسته مع المشروع السابق المعروض على اللجنة وتقديم النتائج للمجلس .

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته امس باستعراض محضره السابق واقره ، وسيواصل المجلس اعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

استمع إلى تقرير اللجنة الاقتصادية في المجلس

مجلس الشورى يبدأ مناقشاته الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة وأثارها

تقرير اللجنة الاقتصادية يوصي بألا تمس تخفيضات الموازنة حقوق الموظفين من أجور وعلاوات وبدلات

صنعاء /سبأ :

عقد مجلس الشورى أمس الأحد أولى جلسات اجتماعه الرابع من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الحالي 2009م، الذي يكرسه لمناقشة موضوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة وآثارها المتوقعة على الاقتصاد اليمني، وذلك برئاسة رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني. وفي الجلسة قدمت اللجنة الاقتصادية تقريرها عن الموضوع والذي قام بقراءته رئيس اللجنة علي لطف الثور ومقرر اللجنة الدكتور محمد صالح قرعة، وأعضاء اللجنة الدكتور حسين عبد الخالق الجلال، وعبد العزيز ناصر الكميم، والدكتور رشيد بارباع، والدكتور محمد أفندي، وحسين المسوري، والدكتور مطهر السعيدي.

وقد تضمن التقرير ثلاثة محاور رئيسية، تم في المحور الأول تقديم عرض شامل لجذور الأزمة المالية العالمية وخلفياتها، والتداعيات الراهنة لهذه الأزمة على بلدان العالم المختلفة وبينها اليمن،وقد عزا التقرير الأزمة إلى ما وصفه بالانفجار الذي شهده العام 2006م نتيجة لخفض معدلات الفائدة والإفراط في منح قروض بسخاء وبتوسع لا محدود لطالبي القروض العقارية على وجه الخصوص تماشيا مع سياسة «ليتملك كل مواطن مسكنه».

وبسبب تحول الرهون العقارية إلى أوراق مالية في البورصات، وعجز المقترضين عن السداد، وما نجم عن ذلك من خسائر، تفاقمت أزمة القروض، وظهرت مؤشرات على عدم إمكانية سداد القروض من قبل فئة ذوي السجل الجيد، فانتقل الدور إلى مقرضي الرهون الكبار مما أدى إلى انهيار بنوك، وطال الانهيار سوق الأوراق المالية الأمريكية، وتهاوت كبريات البنوك الاستثمارية في العالم وأبرزها ليمان برادرز، مما أدى إلى اجتياح العاصفة المالية العالم بأكمله.

ولفت التقرير إلى أن تأثير الأزمة المالية بدا واضحاً في تدني أسعار النفط، كما توقع أن يكون لها تأثير في تباطؤ مستوى تدفق القروض والمساعدات، كما تحدث عن تأثيرها الإيجابي على مستوى زيادة فرص الدول الفقيرة في جذب الاستثمارات إليها.

واستعرض التقرير في محوره الثاني رؤية الجهات المعنية تجاه الأزمة، وهي: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التي تحدثت عن تحديات أداء الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة المالية العالمية، بما في ذلك تحديات النمو الاقتصادي، والمالية العامة، والقطاع النقدي والمصرفي.

فيما تناولت رؤية وزارة المالية نوعين من التأثير الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية، على اليمن الأول يتعلق بموارد الدولة، والثاني يتعلق بعجز الموازنة والإنفاق العام.

واستعرض التقرير الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الوزراء بشأن مواجهة تأثيرات الأزمة على عجز الموازنة والإنفاق العام، وذلك من خلال ضبط الإنفاق والمواءمة بين تدفق الإيرادات وحدود النفقات بشقيها الجاري والرأسمالي.

فيما أوضحت رؤية البنك المركزي اليمني أن النظام المصرفي اليمني في مأمن من تأثير الأزمة المالية العالمية بسبب الإصلاحات التي قام بها البنك في الفترة الماضية، في إطار برنامج الإصلاح الذي تبناه اليمن بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وخصوصاً في حزمة التشريعات المنظمة للعمل المصرفي، فضلاً عن أن اليمن لا توجد فيه بورصة، ولوجود زيادة غير مسبوقة في السيولة النقدية لدى البنوك.وتضمنت الرؤية أيضاً المعالجات التي قام بها البنك المركزي لتجنيب القطاع المصرفي آثار الأزمة .

وحددت رؤية وزارة السياحة مجالات تأثير الأزمة المالية العالمية في انخفاض حجم الحركة السياحية، بكل ما يستتبع ذلك من آثار على قطاع السياحة والخدمات المرتبطة به.

واقترحت جملة من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لمواجهة التداعيات السلبية للأزمة، بما فيها تبني خطة إنعاش لقطاع السياحة تتضمن عدداً من الإجراءات السريعة المطلوب اتخاذها ومن أهمها تقديم حزمة من الحوافز التنافسية للخدمات السياحية التي تساعد في جذب السياح.

وتضمنت رؤية وزارة الصناعة والتجارة توقعات بتأثير الأزمة المالية العالمية على ميزان المدفوعات بشكل عام وعلى الميزان التجاري بشكل خاص وعلى حركة التجارة.

وتضمن المحور الثالث من التقرير عرضاً للاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة المختصة،والتي تطرقت إلى نوعين من التأثيرات، سلبية وإيجابية، تمثلت التأثيرات السلبية في تراجع أسعار النفط، وأثرها ذلك على الموازنة العامة وعلى ميزان المدفوعات.

وتمثلت التأثيرات الإيجابية في توقعات بشأن انخفاض قيمة الواردات السلعية، وانخفاض في معدلات التضخم، وانخفاض في تكاليف العمل، وتوافر فرص لجذب المستثمرين العرب.

كما تضمن المحور الثالث من التقرير أيضاً جملة من التوصيات التي وجهت الاهتمامات نحو قطاعات أساسية تشمل قطاع النفط والغاز، والقطاع المصرفي، والمجال الاقتصادي والاستثماري، ومجال المالية العامة،حيث أوصى التقرير بالترويج المدروس لجذب كبريات الشركات العالمية العاملة في مجال النفط، والاستثمار الأمثل للغاز المصاحب بالتعاون مع الشركات المنتجة، وتضمين ذلك في الاتفاقيات الموقعة مع الشركات النفطية.

كما أوصى بإجراء دراسة لتحديد احتياجات البلاد من المشتقات النفطية التي كلفت فاتورتها السنوية للعام الماضي أكثر من 800 مليار ريال، وتطوير مصافي النفط القائمة والتوسع في إقامة مصاف جديدة، وبإصدار قوانين للنفط والغاز، ولشركة صافر، والإسراع في استخدام الغاز بديلاً عن الديزل في توليد الطاقة الكهربائية، والاهتمام بقطاع التعدين.

وأوصى التقرير بالاستمرار في المحافظة على استقرار أسعار الصرف من خلال خطة تدخل يجريها البنك بحسب الأحوال والمتغيرات، والعمل على خفض أسعار الفائدة، وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع الدولار، والاستمرار في مد البنوك التجارية باحتياجاتها من السيولة النقدية، والالتزام الصارم بمعايير الائتمان ومراقبة البنوك.

وأوصى التقرير بأن تقوم الجهات في الحكومة والمجالس المحلية بتنمية الموارد بأقصى حد والعمل على منع إهدار الإيرادات، والتواصل الحثيث مع المانحين لحثهم على الوفاء بالتزاماتهم ،وسرعة إنجاز قانون وتشريع للدين والاقتراض لتجاوز الكثير من أوجه القصور التي تحد من الاستغلال الأمثل للقروض.

وسيواصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استمع إلى قراءة لمحضر جلسته السابقة وأقره.حضر جلسة أمس محافظ البنك المركزي اليمني عبد الرحمن السماوي، ورئيس هيئة المساحة الجيولوجية الدكتور إسماعيل ناصر الجند، ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد الماوري، ووكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون الاستثمار عبد الله عبد الولي نعمان، ووكيل البنك المركزي المساعد نبيل منصور المنتصر، وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.